

رمزي ريحان*

فلسطين ومجتمع المعرفة:

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003**

صدر مؤخراً "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003"، ومحوره "نحو إقامة مجتمع المعرفة". وجاء هذا التقرير ضمن التقارير الوطنية والإقليمية والعالمية التي يراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ سنة 1990؛ وهو التقرير الإقليمي العربي الثاني. وقد شارك في إعداده مجموعة كبيرة من الباحثين والمفكرين وأصحاب الرأي من مختلف الدول العربية، الأمر الذي يضفي عليه أهمية بالغة، ويعطيه درجة عالية من الصدقية. يتطرق التقرير إلى المعرفة وعلاقتها بالتنمية الإنسانية، ثم يفصل وضع المعرفة في البلاد العربية من ناحية نشرها وإنتاجها وقياسها، ويسرد المقاييس الشائعة، كنسبة حيازة أجهزة الراديو والتلفزيون والكمبيوتر والاتصال بشبكة الإنترنت. وينتقل بعد ذلك إلى العوامل المؤثرة في المعرفة، وتشمل السياق التنظيمي والمجتمعي والاقتصادي والسياسي. وفي النهاية يعرض رؤية استراتيجية لمجتمع المعرفة العربي، تركز على خمسة أركان: إطلاق الحريات؛ نشر التعليم الجيد؛ توطین العلم؛ التحول إلى نمط إنتاج المعرفة؛ تأسيس نموذج معرفي عربي.

ولا يتجنب التقرير معالجة موضوعات جدلية وحساسة، كأنظمة الحكم العربية، ومواقف الإسلام تاريخياً وحديثاً، وهشاشة الاقتصاد العربي، ومأزق اللغة العربية، والمستوى المتدني للتعليم في الدول العربية، وغيرها. وفي هذه المعالجات كثير من الصراحة، وكذلك المعلومات الكمية المساندة. لكن التقرير، على الرغم من ذكره الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ثم الحرب على العراق واحتلاله، لا يتعرض للسياق السياسي العالمي وتأثيراته في الوطن العربي من هجوم، وسلب موارد، وهيمنة سياسية، وسيطرة اقتصادية، وتهميش ثقافي. وفي غياب ذكر هذه التأثيرات، من

(*) نائب رئيس جامعة بيرزيت للتخطيط والتطوير.

(**) ورقة معدة خصيصاً لبرنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، كجزء من مشروع كتاب يتم العمل على إعداده للنشر خلال الأشهر القليلة المقبلة. يتم نشر هذه الورقة بإذن من البرنامج.

الطبيعي ألا يطرح التقرير سبلاً واقعية لمواجهة هذه التحديات ومعالجتها، ابتعاداً عن قطبي الانغلاق والاستسلام. وبالتالي، فإن التقرير يعرض في نهايته رؤية استراتيجية من دون تبيان كيفية تحقيقها. وقد يكون من الأسباب الأخرى لهذا النقص أن التقرير لم يتعمق في تحليل مفهوم المعرفة ومجتمع المعرفة، بما في ذلك جذوره التاريخية وملابساته الواسعة من إيجابيات وسلبيات.

لا شك في أن التقرير سيثير كثيراً من الجدل والنقاش، كما أنه يحتوي على خيوط كثيرة تحتاج إلى متابعة وتفصيل. ويمكن اعتبار التقرير قاعدة ثرية يجب الانطلاق منها لاستكمال مهمتها وجني ثمارها.

مجتمع المعرفة

انتشر تعبير "المعرفة" خلال العقدين الماضيين انتشاراً واسعاً، مع مشتقاته، كإقتصاد المعرفة وإنتاج المعرفة ومجتمع المعرفة وحقوق الملكية الفكرية وغيرها. وقد ارتبط هذا الانتشار ارتباطاً خاصاً بتطور تكنولوجيا المعلومات ومن ثم التكنولوجيا الحيوية، الأمر الذي أعطى انطباعاً مغلوطاً فيه بأن المعرفة اكتشفت حديثاً. لكن المعرفة، في الواقع، قديمة قدم الحضارة الإنسانية؛ فبناء الأهرام الفرعونية - على سبيل المثال - تطلب قاعدة معرفية واسعة. كذلك، فإن المعرفة تشمل مجالات الفكر كافة من دون استثناء.

إلا إنه يجب الاعتراف بأن شيئاً ما قد جرى حديثاً في دور المعرفة في جميع جوانب المجتمع، وخصوصاً الاقتصادية منها. ويمكن إجمال ما حدث بأن التراكم المستمر للمعرفة وتناميها أديا إلى تحول نوعي من المعرفة العفوية إلى المعرفة القصدية. فالمعرفة العفوية تركز على جهود أفراد، وتكون متقطعة، وقد تؤثر في مجريات حياة البشر أو لا تؤثر، وغالباً ما يأتي تأثيرها متأخراً على اقتنائها. أما المعرفة القصدية، فهي عملية جماعية منظمة ومستمرة، ولها تأثيرات مباشرة في الحياة. أي أن المعرفة انتقلت من كونها نشاطاً فكرياً يمارسه قليلون من الناس، لتصبح نشاطاً مجتمعياً سياسياً واقتصادياً يتغلغل في حياة الجميع. وقد يكون من الأمثلة للمعرفة العفوية ملاحظة أرخميدس التي دفعته إلى قاعدته المعروفة، أو سقوط التفاحة على رأس نيوتن (إن حدث ذلك فعلاً!) والذي أوصله - بعد أعوام من العمل المضني - إلى نظرية الجاذبية الأرضية. وأدلى مثال على المعرفة القصدية هو مشروع

مانهاتن السري، الذي جندت فيه الولايات المتحدة خيرة علمائها، وصرفت أموالاً طائلة منذ سنة 1942 حتى سنة 1945 لصنع القنبلة الذرية.

لا تنفرد المعرفة بهذا التحول النوعي. فقد انتقل الإنسان الأول من الصيد والتقاط النباتات إلى الزراعة وتدجين الحيوانات. كما أدى نمو حجم التجمعات السكانية إلى تطوير العلاقات الاجتماعية لتصل إلى مرحلة الأنظمة السياسية المقننة. وهناك أيضاً مثال الثورة الصناعية التي تمثلت في الانتقال من العمل اليدوي إلى تشغيل الآلة. ولا يتمثل التحول النوعي بالضرورة في استبدال كامل من نمط إلى آخر، إلا إنه يعكس تفوق وانتشار نمط جديد واضمحلال نمط قديم. وفي جميع هذه الأمثلة يلاحظ أن التحول عملية تستغرق فترة من الزمن، لكن هذه الفترة أقصر في الحالات الحديثة منها في الحالات القديمة؛ أي أن سرعة التغيير ازدادت. وتتطلب سرعة التغيير هذه قدرة لدى المجتمع على التجاوب معها، وهناك تفاوت في هذه القدرة بين المجتمعات التقليدية "البطيئة" والمجتمعات الحديثة "السريعة". وهذا التفاوت هو من أسباب الخلافات والصراعات بين هاتين الفئتين من المجتمعات.

تستند المعرفة القصدية إلى ذهنية عامة تحكم جميع نواحي الحياة، ابتداء بالعلاقات الشخصية وانتهاء بالعلاقات الدولية؛ ولذلك أصبح من الجائز التكلم على مجتمع المعرفة. وقد أدى انتشار هذه الذهنية وترسيخها إلى تقدم هائل في العلوم البحتة من جهة، وإلى تطبيقات تكنولوجية لا تحصى من جهة أخرى. فالمعرفة القصدية عملية هادفة، تسعى للفهم في الحالة الأولى، وللتقدم الاقتصادي في الحالة الثانية. ومن نتائج تطبيق المعرفة فصل الغاية عن الوسيلة، وذلك لكون المعرفة وسيلة للتوصل إلى أية غاية. ويذكر هنا القول الشائع باللغة الإنكليزية: "إخترع مصيدة فئران أفضل، وسيطرق العالم بابك." هذا الفصل لا يعني بالضرورة اتباع مبدأ أن الغاية تبرر الوسيلة، لكنه قد يصل إلى هذا الحد أحياناً.

وتتراوح تطبيقات المعرفة بين المفيد والمدمر والتافه. فالميسورون ينعمون بالتطبيقات المفيدة في مجالات الصحة وغيرها من وسائل الحياة، ويقاسي كثيرون جراء التطبيقات المدمرة، بينما تنجر الأغلبية وراء التطبيقات التافهة. وقد تكون المعرفة محايدة خلقياً، إلا إن ثمارها تشمل الحلو كالعسل، والمر كالعقم. وكثيراً ما يتم إغفال هذه الحقيقة التي تستحق انتباهاً أكبر. لقد شهدت أوروبا - أم الحضارة الحديثة - خلال النصف الأول من القرن العشرين، حربين كبيرتين ومذابح جماعية

من سيبيريا إلى إسبانيا، وكانت حصيلة كل هذا عشرات الملايين من القتلى. وبعد الحرب العالمية الثانية، أنشئت الأمم المتحدة بهدف تجنّب الأجيال المقبلة ويلات الحروب. أمّا ما حدث فعلاً فهو أن العالم شهد أكثر من مئتي وخمسين حرباً منذ ذلك الحين. وكان للمعرفة دور كبير في هذه المأسى، إن كان بابتداع تقنيات القتل والتدمير، أو بتطوير النظم الإدارية، أو بنشر المعلومات المضللة عبر وسائل الإعلام الجماهيرية.

علاوة على هذه التأثيرات المباشرة للمعرفة وتطبيقاتها، هناك تأثيرات جانبية عكسية. فقد نتج من انتشار المصانع ووسائل النقل تلوث الهواء والمياه. كما نجم عن تطوير السلالات المتعاقبة من العقاقير تطور الجراثيم ذات المناعة ضد هذه العقاقير، وخلفت محطات الطاقة النووية كميات ضخمة من النفايات السامة والمشعة سيستمر خطرها آلاف الأعوام.

وقد أدى تسارع التغييرات التكنولوجية إلى تقليص الذاكرة التاريخية، من القرون إلى العقود إلى السنين. وأصبح مقياس هذه الذاكرة لدى البعض فترة استعمال أحدث نظام لتشغيل الكمبيوتر، ولدى البعض الآخر مدة رواج آخر "فيديو كليب". وقد يصل هذا التسارع إلى درجة فقدان الذاكرة التاريخية. ومع تلاشي المرتكزات التاريخية اكتسبت الثورة المعلوماتية أهمية قصوى. إلا إن الناس يعتلون درجات متعددة في سلم المعلومات؛ فهناك معلومات من دون معرفة، ومعرفة من دون فهم، وفهم من دون حكمة، وحكمة من دون التزام. وأخيراً، هناك الالتزام.

ويرتبط مدى الذاكرة التاريخية لأي مجتمع بقدرته واستعداداته للتجاوب مع التغيير. فالذاكرة التاريخية المقلصة للمجتمعات الحديثة تجعلها أكثر مرونة في تعاملها مع التغيير، بينما تتردد الشعوب التقليدية في تقبل التغيير بسبب ذاكرتها التاريخية الطويلة.

ومن نتائج التفاوت في القدرة على استيعاب التغيير أن نشوء مجتمع المعرفة أدى إلى توسيع الفجوة بين الدول الغنية "العارفة" والدول الفقيرة "الجاهلة". ولا شك في أن التحدي الرئيسي في هذا المضمار هو كيفية عكس هذه الظاهرة الخطرة. إن خيار البقاء خارج مجتمع المعرفة خيار زائف؛ فالدول الفقيرة تعتمد على منتوجات الدول الغنية - المفيد منها والمدمر والتافه - ولن تستطيع الخروج من الحلبة. والدول الغنية تعتمد على المواد الأولية من الدول الفقيرة، كما أنها تستغل الأيدي العاملة الرخيصة

فيها. إلا إن هذا التبادل ليس متوازناً؛ فهو لمصلحة الدول الغنية، وبالتالي يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الطرفين. إذاً، فإن البدائل المتوفرة للدول الفقيرة تتمثل في سبل دخول مجتمعال معرفة وأساليب معالجة التغيرات الشاملة التي تتبع ذلك. وبالتالي، على الدول الفقيرة أن تدرس مقومات مجتمع المعرفة وكيفية حيازة هذه المقومات. إن موضوع مقومات وركائز مجتمع المعرفة موضوع شائك جداً لا يمكن إعطاؤه ما يستحق في هذا العرض، وإنما سيتم الاكتفاء بالإيجاز الجائر التالي. الركيزة الأولى هي القاعدة الذهنية العريضة، والتي تشمل العقلانية والمعرفة القصدية. ويليهما النظام السياسي، الذي يرتب الأدوار والعلاقات ويوجه الموارد والطاقات. والنظام الإداري الناجع ركيزة ضرورية لا غنى عنها. وهناك المجتمع المتقبل للتغيير بدرجة كافية. وأخيراً، وليس آخراً، هناك نظام التعليم. وتتشابك هذه المقومات بعضها مع بعض، الأمر الذي يجعل من الصعب الاكتفاء بواحد منها كمدخل وحيد للتغيير. فكل من القاعدة الذهنية والنظام السياسي يضع حدوداً على الآخر، وهناك علاقة تبادلية بين أداء النظام السياسي والنظام الإداري، وبين النظام الإداري والمجتمع. وتنعكس أهداف المجتمع في نظام التعليم. ومرة أخرى، وأخيراً وليس آخراً، ينبثق نظام التعليم من القاعدة الذهنية السائدة، بينما يؤسس للقاعدة الذهنية المقبلة.

هناك ارتباط وثيق بين مجتمع المعرفة والعولمة، يشكل تحولاً جذرياً في مجرى الحضارة الإنسانية. فقد كان العالم في الماضي يشهد عدة حضارات تزدهر في حقبة واحدة من الزمن. وفي كثير من الحالات لم يكن هناك أي اتصال بين هذه الحضارات المتعددة، وحتى في حالات تلاقيها، إذ إن كل واحدة منها كانت تحافظ على أغلبية سماتها الذاتية. كما كانت الحضارات المتزامنة تتفاوت في مدى تقدمها في مختلف المجالات. وعلى الرغم من التشدد الشائع بالتعددية، فإن من اللافت للانتباه أن التاريخ القديم كان يزخر بالحضارات المتعددة أكثر كثيراً من التاريخ الحديث. إذ نتج من انتشار المواصلات والاتصالات تلاقي الحضارات واندماجها، واندحار بعضها أمام تقدم بعضها الآخر. وقد جاءت العولمة المستندة إلى مجتمع المعرفة لتضع العالم على أبواب نهاية هذه العملية التاريخية، وذلك بسيطرة نموذج حضاري واحد مهيم على أنحاء العالم كافة. ولا شك في أن انقراض الحضارات الأخرى يمثل إفقاراً للنسيج الإنساني. ومن الجائز، في مقابل ذلك، القول إن هذه الظاهرة تتويج لتوحيد بني البشر. إلا إن استمرار النزاعات بين الشعوب، وتفاقم ظاهرة الابتلاع الحضاري، بدلاً من

الاندماج، يرجحان كفة نظرة الإفكار على كفة نظرة التتويج.

ولا يكتفي مجتمع المعرفة المعولم بفرض مسار واحد على جميع المجتمعات ونشاطاتها الاقتصادية، بل يفرض عليها أيضاً أن تكون وصلت إلى النقطة نفسها على هذا المسار. فإذا تخلفت صناعة معينة في بلد ما عن أحدث تقنيات تلك الصناعة، فإنها تواجه التلاشي والإفلاس. وتحاول الدول الفقيرة معالجة هذا المأزق باتباع نهج القفز بسرعة من مستوى إلى آخر. وعلى الرغم من نجاح هذه المحاولات في بعض الحالات، فإنها تشكل اختزالاً اجتماعياً لا تُعرف ملامساته النهائية بعد.

هناك تساؤل فلسفي لا بد من إثارته، لا بقصد الإجابة عنه وإنما في محاولة للوصول إلى فهم أعمق. يفترض مجتمع المعرفة - وهو أحدث شكل للمجتمع الصناعي - أن حركة التاريخ هي النمو والتقدم باستمرار من دون نهاية. إلا أن تسارع هذا التقدم أو التغيير وأثاره السلبية في موارد الكرة الأرضية المادية والحيوية، وكذلك خلخلته للمجتمع الإنساني الأوسع، تجعل التساؤل عن إمكان استمرار ذلك تساؤلاً مشروعاً، لا بل ملحاً. هناك من الناحية المنطقية البحتة أربعة تصورات لحركة التاريخ هي: النمو المستمر؛ الوصول إلى حالة استقرار؛ الانزلاق إلى الوراء؛ التذبذب بين هذه الحالات. مجتمع المعرفة يتبنى تصور النمو المستمر، بينما تسعى المذاهب المثالية إلى حالة الاستقرار، وتشمل هذه المذاهب التيارات الصارمة في المسيحية والإسلام والماركسية، وهي جميعاً تترقب استقرار فردوس من نوع ما على الأرض. أما تصور الانزلاق، فينبع من التخوف من عدة مخاطر: النمو السكاني؛ تلوث الموارد الطبيعية واستنزافها؛ الحروب الناجمة عن التنافس بشأن الموارد المتضائلة. ويشكل تصور التذبذب نظرة محايدة لا تجرؤ على تصور حالة الإنسان في المدى البعيد. وعلى الرغم من استحالة الإثبات العلمي لأي من هذه التصورات، فإن التمسك بها هو المحرك الباطني لكثير من النزاعات عبر التاريخ.

هناك تصور معين يجب ذكره لأنه يؤدي دوراً حاسماً في العالم. هذا التصور هو مدرسة فكرية أميركية تمتد جذورها إلى قرنين من الزمن تقريباً. ويحتوي هذا التصور على شقين: الأول هو الاستقرار السياسي القائم على تبني العالم للتعريف الأميركي للحكم الصالح والمستمد من الأصولية المسيحية البروتستانتية؛ والثاني هو التقدم المادي المستمر الذي يستند إلى روح التفاؤل والمغامرة التي رسخها نجاح الولايات المتحدة في التوسع لتمتد من المحيط إلى المحيط. وهذا التصور المزدوج هو الخلفية لكل

ما يجري في العالم في الوقت الحاضر.

وبغض النظر عما سيكون عليه مجرى التاريخ في المدى غير المرئي، فإن من المؤكد أن نواحي الحياة كلها ستشهد تغيرات كثيرة في المستقبل المنظور. تمتد لتشمل أرجاء العالم كافة. وعلى كل مجتمع أن يكون مستعداً لمواجهة واستيعاب هذه التغيرات بما يتماشى مع رؤيته ومصالحه وقدراته.

فلسطين

عندما تحقق دولة فلسطين استقلالها ستتمتع بميزة إيجابية هي أنها ستكون دولة صغيرة وضعيفة. كذلك ستتمتع بميزة أخرى لها إيجابياتها كما لها سلبياتها، وهي أنها ستكون دولة فقيرة. فرقة أرض دولة فلسطين - مهما تكن حدودها النهائية - محدودة المساحة، لا بل إن فلسطين التاريخية بأكملها لا تشكل مساحة واسعة. إن صغر المساحة هذا هو حقيقة لا يمكن التهرب منها، إلا إن في الإمكان التعامل معها بتوجهات تجعل فوائدها تفوق مساوئها. فالدول الصغيرة تستطيع أن تنشئ نظاماً سياسياً، وتتبنى ترتيبات إدارية بسيطة وغير معقدة، الأمر الذي يساعدها على التقدم السريع. وتتطلب هذه التوجهات نظرة واقعية تتجنب كلاً من الاستسلام لمحدودية الأرض والموارد، وكذلك المغالاة في التباهي بالأجوف كردة فعل إزاء تلك المحدودية. ولا يمكن إنكار حقيقة أن فلسطين، في الوقت الحاضر، تزخر بأمثلة كثيرة لهاتين الظاهرتين. أمّا سبيل التطور في فلسطين فهو التواضع المدروس. ومن الحسنات الأخرى لصغر رقعة الأرض إمكان ترشيد الموارد والمرافق والخدمات اللازمة، وذلك بتوفير شبكة مواصلات جيدة تسند خدمات نقل عام منظمة. ويفترض هذا السيادة الكاملة على أرض الدولة مندون تجزئة.

من ناحية ضعف دولة فلسطين، هناك عدة مجالات من الضعف، تشمل العسكري والاقتصادي والسياسي والثقافي. وفي ظل الوضع الإقليمي القائم ستكون فلسطين ضعيفة عسكرياً. من الصعب تصور قيام دولة فلسطين المستقلة من دون تقييد لقوتها العسكرية، وستكمن حماية الدولة وسلامتها في الترتيبات السياسية لا في القوة العسكرية. وهذا يسمح لفلسطين بأن تتجنب تبذير الموارد البشرية والمالية في المجال العسكري، لتستثمرها في نشاطات منتجة.

لا شك في أن الفقر مأساة إنسانية لا يمكن القبول باستمرارها. لكن هذا الرافض

للفقر يشكل، بحد ذاته، دافعاً قوياً للتغلب عليه. ويمكن الاستفادة من هذا الدافع إذا ما تم توجيهه سياسياً وإدارياً واجتماعياً. كما أن فلسطين الفقيرة ستحظى لفترة محدودة بمساعدات خارجية تساعدها على النهوض من أطلال الدمار.

يُستذكر هنا مثال ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. إذ واجهت هاتان الدولتان في نهاية الحرب الهزيمة الكاملة، والدمار الشامل، والصدمة العميقة التي هزت أركان المجتمع. وبعد جيل واحد فقط أصبحتا ثانية وثالثة أقوى الدول في العالم اقتصادياً. وقد نجحتا في تحقيق هذه المعجزة للأسباب التالية: تحديد القوة العسكرية المسموح بها لهما واستثمار الموارد في المجالات المنتجة؛ المساعدات الخارجية؛ التغيير الشامل للنظام السياسي؛ التوجيه السليم من القيادات؛ استعداد المجتمع بأكمله لقبول التوجيهات والعمل على تحقيقها.

وقد حدثت قفزة مشابهة خلال الأعوام الأخيرة في دول حوض المحيط الهادئ (النمور الآسيوية). وكان بين ركائز هذه القفزة: إرادة سياسية قوية وتصميم حازم على تنفيذ السياسات المقررة؛ تحديث شامل في النظام التعليمي بأكمله؛ الاستفادة من الأوضاع الدولية السياسية والاقتصادية. وطبعاً، فإنه لا يمكن نقل تجارب الدول الأخرى وتطبيقها تماماً، لكن من المفيد استخلاص العبر منها.

آفاق مجتمع المعرفة الفلسطيني

من المفيد استذكار بعض الحقائق كقاعدة لاستكشاف السبل المتاحة أمام فلسطين لمواجهة مجتمع المعرفة واستيعابه. تشكل الصادرات ربع الناتج القومي المحلي الفلسطيني، بينما يُصرف نصف هذا الناتج على الاستيراد، وأغلبيته من السلع الاستهلاكية.* وتُعادل القيمة الاقتصادية لساعة عمل فرد في قوة العمل الإسرائيلية عشرة أضعاف قيمة ساعة عمل فرد في قوة العمل الفلسطينية، بينما تعادل قيمة ساعة عمل في الولايات المتحدة عشرين ضعف مثيلتها في فلسطين. وتنتج إسرائيل في أسبوعين ما تنتجه فلسطين في عام كامل، بينما تنتج الولايات المتحدة في ساعة عمل واحدة ما تنتجه فلسطين خلال عام. وتُصرف إسرائيل مئتي ألف دولار على تدريب عامل في التكنولوجيا المتقدمة، وتصدّر في مقابل ذلك ما قيمته مئة ألف دولار

(*) الأرقام والنسب المذكورة هنا تقريبية هدفها تقديم صورة للأوضاع لا القيام بدراسة كمية دقيقة، وهي مبنية على معطيات سنة 2000.

سنوياً من منتوجات هذا القطاع لكل عامل فيه؛ أي أنها تسترد استثمارها في تدريبه خلال عامين فقط. وكى لا يتم الانخداع بأوضاع دول النفط العربية، يذكر أن الناتج القومي المحلي للفرد في إسرائيل يبلغ نحو 60 من قيمته في الولايات المتحدة، بينما قيمته في الكويت أقل من نصف قيمته في الولايات المتحدة، وفي المملكة العربية السعودية نحو الثلث. وفي هذا دليل واضح على أن إنتاج المعرفة أصبح مجدياً أكثر من امتلاك المواد الخام، أو حتى من الصناعات التقليدية - أي ما يسمى الاقتصاد القديم.

إن الدول العربية، وضمنها فلسطين، غير جاهزة بعد للمشاركة في مجتمع المعرفة، أو حتى لولوجه. وإذا أرادت أن تشارك فيه عليها أن تبدأ مرحلة جدية استعداداً لذلك. في الوقت الحاضر، يتمثل الوضع الاقتصادي العربي في استيراد نتاج المعرفة من دون إنتاجها، وكذلك تصدير النفط من الدول الموجودة فيها. ويمتد هذا الاعتماد الاقتصادي المتزايد ليشكل ضعفاً سياسياً، إذ إنه يجعل الدول العربية رهينة قرارات الغير. كما يمثل هذا الوضع فراغاً ثقافياً يتجلى عمقه بوضوح في المقارنة مع النشاطات المتنوعة التي كان العالم العربي يزخر بها في السابق.

ووضع فلسطين بالذات أكثر إلحاحاً من غيره نظراً إلى الصراع المستمر مع إسرائيل. ولا شك في أن الاحتلال يشكل عقبة رئيسية في وجه أي تنمية في فلسطين، لكن من غير المقبول اعتباره ذريعة للتقاعس وللنواقص الذاتية. بل على العكس، إنه حافز إضافي من أجل التقدم، وأي تقدم في الأوضاع الحالية سينتج قوة معنوية لها مفعولها في حلبة الصراع. هناك رأي يسود بين بعض الأوساط الفلسطينية في أن الاستقلال يجب أن يسبق التقدم، وأن التحرير شرط للتحرر. لكن هذا الموقف يؤجل معالجة المشكلات الداخلية، الأمر الذي يسمح لها بالتفاقم. وتأجيل بلورة تصور لمواجهة مجتمع المعرفة يؤدي إلى استمرار غزو نتاج هذا المجتمع لفلسطين، وبالتالي إلحاقها به اقتصادياً، وخضوعها لسيطرته السياسية وهيمنته الثقافية. وقد برزت تبعات هذا التوجه بوضوح خلال العقد الأخير، إذ اعتمد الاقتصاد على الاستيراد والاستهلاك، وأهمل الإنتاج. وبالتالي ارتكزت السياسة الفلسطينية على المساومة والاستجداء، في حين برز شرخ في المجتمع بين القلة التي تحينت فرص الارتباط بمجتمع المعرفة وبين الأكثرية التي ظلت بعيدة عنه.

وهناك عبرة من تجربة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، عندما شهد الاقتصاد الفلسطيني ازدهاراً نسبياً وموقتاً كان مبنياً على عمل الفلسطينيين في

إسرائيل، وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة البطالة وارتفاع مدخول الأسر. غير أن الاقتصاد الوطني بقي أجوف، وفريسة دائمة للسياسات الإسرائيلية، بينما تقدم الاقتصاد الإسرائيلي على أكتاف العمال الفلسطينيين. وخطر العودة إلى وضع كهذا في ظل دولة فلسطين المستقلة سيكون أكبر كثيراً من الضعف الذي خلفه هذا الوضع تحت الاحتلال.

إن محدودية الموارد الطبيعية في فلسطين، من أرض ومياه وخامات، أمر معروف. وهذا يضع حدوداً لإمكانات ازدهار الاقتصاد الفلسطيني اعتماداً على القطاعات التقليدية، من زراعة وصناعة. وهناك إجماع على أن المستقبل يعتمد على تطوير الموارد البشرية. لكن الاهتمام بهذا الموضوع المركزي اقتصر في معظمه على الناحية الفردية - الزيادة الكمية في التعليم - وأهمل الحلقات الأوسع التي تتم فيها هذه العملية. وتتطلب مواجهة مجتمع المعرفة دراسة هذه الحلقات وتشابكها بعضها مع بعض، بغية التوصل إلى استراتيجيات لتحديثها بشكل مترابط ومتوازن.

تشكل القاعدة الذهنية الحلقة الأوسع التي تتحقق حياة المجتمع ضمنها، وتمتد هذه الذهنية من الثقافة الشعبية السائدة إلى النتاج الفكري لأصحاب الرأي في المجتمع. وقد تبلورت القاعدة الذهنية الفلسطينية خلال الأعوام القليلة الماضية فيما يسمى "القوى الوطنية والإسلامية"، الأمر الذي أدى إلى تقليص هذه القاعدة إلى قطبي هذا المحور. وعلى الرغم من الاختلافات العميقة بين القطبين في كثير من الأمور المهمة، فإنهما يتشابهان في عدم اهتمامهما بالتطورات الاجتماعية والثقافية بدرجة كافية. وأصبح من الضروري إعادة توسيع آفاق الشعب ليتطلع إلى ما بعد مرحلة الأزمة الحالية. وهذا يتطلب مشاركة القيادات السياسية والفكرية ووسائل الإعلام ومختلف النظم الاجتماعية.

أمّا النظام السياسي فهو التجسيد العيني للمجتمع بجميع جوانبه وعناصره. وما زال النظام السياسي الفلسطيني مبهماً، يعكس الماضي ولا يؤشر بوضوح إلى المستقبل. إن أي نظام سياسي مستقر، في العصر الحاضر، يستند إلى الديمقراطية والمشاركة. وقد اتخذت الديمقراطية في الغرب شكل الحرية الفردية. أمّا الشكل الملائم في الدول العربية فقد يكون الديمقراطية الجماعية المبنية على دور الفرد في المجتمع. وفي التجربة الفلسطينية خلال سنتي 1988 و1989 مثال لذلك، إذ انبثقت حيوية الشعب في لجان الأحياء وغيرها من المبادرات المحلية.

وما زال مستوى الأداء الإداري في فلسطين دون المطلوب. فهو يعتمد على الولاء بدل الكفاءة، والشخصنة بدل المأسسة، والارتجال بدل التخطيط. لذلك فهو يفتقر إلى المساءلة والتقويم والتصحيح، كما تنعدم روح الانتماء في غياب المشاركة. وقد يكون للقطاع الخاص دور مهم في تخطي هذه النواقص.

أمّا النظام التربوي الفلسطيني، فقد بقي تحت سيطرة الذهنية التقليدية. ومع أنه نجح في مواجهة التوسعات الكمية إلا أنه فشل حتى الآن في القيام بمهمته الرئيسية، وهي تحضير الأجيال المقبلة لمتطلبات المستقبل. والتحديث الأساسي المطلوب في نظام التعليم يرتكز على جعل تنمية قدرات المتعلم محور العملية التعليمية بدلاً من الاكتفاء بنقل المعلومات إليه.

إن التحضير للمشاركة في مجتمع المعرفة هو كالمجهر الذي يبين بوضوح نقاط الضعف على المستويات الرئيسية الأربعة: القاعدة الذهنية؛ النظام السياسي؛ الأداء الإداري؛ النظام التربوي. ويحتاج تخطي نقاط الضعف هذه إلى أعوام كثيرة، ولذلك يتطلب رؤية استراتيجية طويلة النفس، تبلورها وتبناها القيادات بجرأة، وتحفز المشاركة الفعالة من قطاعات الشعب كافة. وعلى الرغم من أن المجتمع الفلسطيني يريزح تحت كثير من مخلفات الماضي التي ما زالت تحافظ على حيويتها، فإنه يبدي استعداداً وتشوقاً إلى التغيير. وهذا الاستعداد هو في حقيقة الأمر قوة كامنة أهملت حتى الأن ولم تتم الاستفادة منها، لا بل إن الشعب قد حيد في خضم الصراعات السياسية والهموم الاقتصادية.

وفي سياق تسارع التطورات العالمية والإقليمية لا تملك فلسطين كثيراً من الوقت لعكس المسيرة الحالية. نقطة البداية هي الاهتمام والإرادة من جانب القيادات في كل المجالات، والمشاركة الفعالة من مختلف قطاعات الشعب. وبعد ذلك تأتي أعوام من العمل الجاد. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>